

## عروض الكتب والندوات

### نظرة على مستقبل النمو في آسيا...التوقعات الآسيوية

ترجمة: سالي حسن  
الهيئة العامة للاستعلامات



الناشر: بنك التنمية الآسيوي

التاريخ: ديسمبر ٢٠٢٢

مقدمة:

يشهد الاقتصاد العالمي بشكل عام حالة من الانكماش، مصحوبة بارتفاع في معدلات التضخم والبطالة، وتأخر سلاسل الامداد، وتخراج رؤوس الأموال، وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، ورغم ذلك، ستشهد الاقتصادات المتقدمة الكبرى نموًا هذا العام أعلى قليلاً مما كان متوقعًا في سبتمبر ٢٠٢٢، حيث جاءت نتائج الربع الثالث من عام ٢٠٢٢ أقوى من المتوقع مدفوعة بصافي الصادرات في الولايات المتحدة وزيادة الطلب المحلي في منطقة الاتحاد الأوروبي. أما في اليابان، فقد ساهم انتعاش قطاع السياحة الوافدة بعد إعادة الفتح في سبتمبر إلى تعويض جزئي في ميزان التجارة المتدهور، ومع ذلك، فإن التوقعات الاقتصادية للولايات المتحدة ومنطقة اليورو في عام ٢٠٢٣ لا تزال قائمة في ظل استمرار ارتفاع معدلات التضخم واستمرار السياسات المالية المتشددة، وبشكل إجمالي، من المتوقع أن تنمو الاقتصادات المتقدمة الكبرى بنسبة ٢,٢٪ في عام ٢٠٢٢ و ٠,٤٪ فقط في عام ٢٠٢٣.

حيث شهد الاقتصاد العالمي تقلبات حادة في الربع الثالث من عام ٢٠٢٢،

لكن من المقرر أن يتباطأ بشكل ملحوظ في بدايات عام ٢٠٢٣، متأثرًا بالتدهور الاقتصادي في الولايات المتحدة ومنطقة الاتحاد الأوروبي وجمهورية الصين الشعبية، لقد أدى استمرار ارتفاع نسب التضخم في الولايات المتحدة إلى قيام الفيدرالي برفع أسعار الفائدة في نوفمبر بمقدار ٧٥ نقطة أساسية، وهو الارتفاع الرابع على التوالي بهذا الحجم. وبالمثل في منطقة اليورو، تجاوز نمو الناتج المحلي الإجمالي التوقعات في الربع الثالث، لكن معدلات التضخم السنوي ارتفعت إلى ١٠,٦٪ في أكتوبر الماضي. تتوافق المؤشرات الرئيسية مع التباطؤ المستمر الذي تعمق بسبب أزمة الطاقة والارتفاع الكبير في أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية الأوروبية، كذلك لا يزال النشاط الاقتصادي في جمهورية الصين الشعبية دون معدلاته الطبيعية بسبب تفشي فيروس كورونا (COVID-19)، والقيود الصفرية للفيروس، والضعف المستمر في سوق العقارات، ورغم ارتفاع معدلات النمو إلى ٣,٩٪ في الربع الثالث لعام ٢٠٢٢، حين خفت موجة اوميكرون، إلا أن هذا النمو يتلاشى تدريجيًا الآن.

علاوة على ذلك، انخفض مؤشر مديرو المشتريات في جمهورية الصين الشعبية (PMI) إلى ٤٩,٤ في نوفمبر الماضي، دون عتبة ٥٠ التي تفصل التحسن المتوقع عن التدهور، حيث ساءت الظروف في جميع القطاعات باستثناء البناء. وبالإضافة إلى تحول وتيرة الاستهلاك بعد جائحة كورونا من السلع إلى الخدمات، فإن التباطؤ في أكبر اقتصادات العالم يزيد من انخفاض الطلب على السلع المصنعة في آسيا، كما انخفضت صادرات السلع من جمهورية الصين الشعبية بنسبة ١٠,٤٪ بين يوليو وأكتوبر الماضي، كذلك انخفضت الصادرات في يوليو بأكثر من ٧٪ من ذروتها في يونيو في بقية المنطقة واستقرت حول هذا المستوى في أغسطس، كما يشير انخفاض طلبات التصدير إلى استمرار الانكماش في المستقبل.

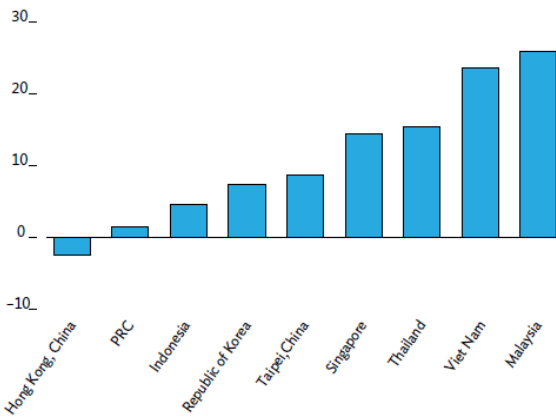
في حين تواصل البنوك المركزية رفع أسعار الفائدة، وتسعى جاهدة للحد من التضخم وحماية الاستقرار المالي، رفعت السلطات النقدية في آسيا النامية أسعار الفائدة ٦٨ مرة بمتوسط ٦٣ نقطة أساسية في كل زيادة في عام ٢٠٢٢، وقد أدى هذا إلى تعقّد الأوضاع المالية في المنطقة، والتي تأثرت أيضًا بشكل كبير

برفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة وأوروبا.

لا يزال هناك ثلاث رياح رئيسية معاكسة تعرقل عملية الانتعاش الاقتصادي في آسيا النامية، ومن أبرزها الإغلاق المتكرر في جمهورية الصين الشعبية نتيجة تفشي متحورات فيروس كورونا، والغزو الروسي لأوكرانيا، وتباطؤ معدلات النمو العالمي. وقد أدت تلك العوامل إلى تعديل توقعات النمو في المنطقة من ٤,٣% إلى ٤,٢% في عام ٢٠٢٢ ومن ٤,٩% إلى ٤,٦% في عام ٢٠٢٣، كما تم خفض توقعات النمو في شرق آسيا إلى ٢,٩% في عام ٢٠٢٢

وبسبب قيود التنقل المفروضة نتيجة تفشي متحورات كورونا ، بالإضافة إلى الانكماش العميق في الصين التي من المتوقع أن تنخفض معدلات النمو لديها إلى ٤,٠% في عام ٢٠٢٣.

علاوة على ذلك، من المتوقع أن تحقق منطقة جنوب آسيا في عام ٢٠٢٣



معدلات نمو مقارنة لتوقعات ٢٠٢٢ (٦,٥%)، وهي التوقعات تم خفضها من ٦,٥% إلى نتيجة التباطؤ الاقتصادي بنغلاديش والفيضان في باكستان، كذلك ارتفعت التوقعات لجنوب آسيا لعام ٢٠٢٢ من ٥,١% إلى بفضل الاستهلاك القوي و انتعاش السياحة في ماليزيا والفلبين وتايلاند وفيتنام، لكن من المتوقع أن

تقل

معدلات النمو في عام ٢٠٢٣ إلى ٤,٧% بسبب ضعف الطلب العالمي. وعلى عكس جنوب وجنوب شرق آسيا، ارتفعت توقعات النمو في القوقاز وآسيا الوسطى من ٣,٩% إلى ٤,٨% في عام ٢٠٢٢، حيث جاءت تداعيات الغزو الروسي لأوكرانيا أكثر اعتدالاً مما كان متوقعاً، كما ارتفعت معدلات النمو في منطقة المحيط الهادئ عن التوقعات السابقة لعام ٢٠٢٢ من ٤,٧% إلى ٥,٣% بفضل عودة السياحة و انتعاشها القوي.

لقد أدى تخفيف الإجراءات المفروضة بسبب الوباء وتدابير الاحتواء إلى تعزيز الطلب المحلي على الخدمات الصحية في معظم بلدان آسيا النامية هذا العام، كما تحسنت عملية التنقل في كل مكان تقريباً، وأظهر ذلك نمواً إيجابياً وقوياً لمبيعات التجزئة في الفترة من مايو إلى سبتمبر في إندونيسيا وماليزيا وجمهورية كوريا وسنغافورة وتايلاند وفيتنام. وفي الفترة نفسها، زادت مبيعات التجزئة بشكل طفيف فقط في جمهورية الصين الشعبية، متأثرة بعمليات الإغلاق في أبريل ومايو، والتي بدأت في التراجع تدريجياً في سبتمبر.

حيث شهدت المنطقة ارتفاعاً في معدلات التضخم في النصف الثاني من عام ٢٠٢٢، والذي ربما يكون قد بلغ ذروته بالفعل في العديد من دول المنطقة، بينما انخفضت أسعار النفط والغاز والأغذية العالمية عن مستوياتها المرتفعة مقارنة بوقت سابق من العام، على الرغم من أنها ظلت أعلى مما كانت عليه قبل الغزو الروسي لأوكرانيا. وبلغ معدل التضخم العام في آسيا ٥,٦٪ في سبتمبر ٢٠٢٢، مسجلاً ارتفاعاً بنحو ٣,٠٪ في بداية العام، ثم انخفض إلى ٥,٢٪ في أكتوبر، حيث سجل اقتصاد ٢٢ دولة من إجمالي ٢٨ دولة في آسيا التي لديها بيانات شهرية حول التضخم، انخفاضاً للتضخم في نهاية عام ٢٠٢٢ مقارنة بالمعدلات التي وصلت لها في وقت سابق من العام، بما في ذلك الاقتصادات الأبرز: جمهورية الصين الشعبية، والهند، وإندونيسيا، وجمهورية كوريا، وتايبيه، لكن حتى مع الانخفاضات الأخيرة، لا يزال التضخم أعلى بكثير من المستويات المعتادة في العديد من الاقتصادات، لذا فإن اليقظة المستمرة من صانعي السياسات مطلوبة.

### الآفاق والمخاطر الإقليمية

على الرغم من أن الأوضاع الاقتصادية العالمية ازدادت سوءاً في الربع الأخير من عام ٢٠٢٢، إلا أنه من المنتظر أن تتحسن اقتصادات الدول الكبرى بشكل طفيف أكثر مما كان متوقعاً في السابق، كما أنه من المتوقع أيضاً أن تشهد تباطؤاً حاداً في عام ٢٠٢٣، كذلك ستؤدي السياسات النقدية والمالية المتشددة إلى إعاقة النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو هذا العام، ومن المرجح أن يدخل الاتحاد الأوروبي في حالة ركود، وأن تتجاوز معدلات التضخم

توقعات البنوك المركزية في كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٢٣، ما يستلزم استمرار السياسات المالية والنقدية ذاتها، ومن المتوقع أن تظل أسعار النفط مرتفعة، كما تشير التوقعات إلى إمكانية تخفيف جمهورية الصين الشعبية من سياساتها المتعلقة بصفر إصابات كوفيد-١٩ بشكل تدريجي. علاوة على ذلك، من المتوقع أن يستمر التعافي الاقتصادي في آسيا بشكل عام، لكنه سيفقد بعض نقاط قوته، ويمكن القول بأنه حتى مع استمرار تدهور التوقعات الاقتصادية، إلا أن منطقة آسيا ستستمر في النمو أكثر من أي منطقة أخرى في العالم وستعاني من تضخم أقل، حيث شهد الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة في عام ٢٠٢٢ انخفاضًا وصل إلى ٤,٢٪، كذلك من المتوقع أن يؤدي انتشار الوباء مرة أخرى، والمشاكل التي لم يتم حلها في سوق العقارات إلى خفض معدلات النمو. على النقيض من ذلك، تشير التوقعات إلى نموًا أعلى في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى والمحيط الهادئ بسبب استمرار التداعيات الاقتصادية الجيدة للحرب الروسية الأوكرانية على المنطقة، والتي أدت إلى استعادة معدلات الطلب المحلي وعودة السياحة.

وتواجه منطقة آسيا العديد من المخاطر الناتجة عن عدة عوامل، منها على سبيل المثال ارتفاع معدلات التضخم في الولايات المتحدة والاقتصادات المتقدمة الأخرى، والذي قد يؤدي إلى إطالة عملية التضييق النقدي الحالية، واستمرار السياسات المالية المقيدة، وقد يؤدي أيضًا إلى مزيد من التدهور الاقتصادي، كما أن تباطؤ النمو في جمهورية الصين الشعبية الناجم عن الوباء أو مشاكل سوق العقارات يهدد أيضًا الأوضاع الاقتصادية الإقليمية، ويعرضها للخطر، وبالمثل، فإن الوضع الخطير في روسيا وأوكرانيا يمكن أن يؤدي إلى المزيد من الارتفاعات الحادة في أسعار السلع الأساسية، مما يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم العالمي ويدفع الدول الكبرى لإتخاذ إجراءات وسياسات مالية مقيدة، فضلًا عن التحديات الأخرى مثل التوترات الجيوسياسية، ولا سيما تدهور العلاقات بين جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة، والمخاطر المتعلقة بالمناخ.

## توقعات النمو والتضخم في مناطق آسيا المختلفة

### شرق آسيا

حققت منطقة شرق آسيا معدلات نمو أقل مما كان متوقعًا، حيث انخفضت من ٣,٢٪ إلى ٢,٩٪ في عام ٢٠٢٢، حيث كان النمو في جمهورية الصين الشعبية أضعف من المتوقع، كذلك من المتوقع أن تنخفض معدلات النمو في عام ٢٠٢٣ من ٤,٢٪ إلى ٤,٠٪، وذلك مع استمرار الضعف الاقتصادي في جمهورية الصين الشعبية، وربما ارتفاعه بشكل أكبر في كوريا الجنوبية.

لقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية الصين الشعبية بنسبة ٣,٠٪ في الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠٢٢، مدفوعًا بشكل أساسي بالاستثمار في البنية التحتية والتجارة الخارجية القوية، في حين استمر الضغط في سوق العقارات عائقًا أمام النمو، كما بدأت الخدمات والاستهلاك في الانتعاش بشكل تدريجي بعد تأثرهما بعمليات الإغلاق نتيجة تفشي الوباء من جديد. في الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠٢٢، أدى استمرار نمو الخدمات في تأخر.

قطاعات الصناعة. خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠٢٢، نمت القيمة المضافة في الصناعة بنسبة ٤,٠٪، بينما تشير التقديرات إلى تقلص النمو الحقيقي في مبيعات التجزئة بنسبة ٢,٢٪ بسبب قيود كوفيد-19. خلال نفس الفترة، نما الاستثمار في الأصول الثابتة الرمزية بنسبة ٥,٨٪ مع توسع الاستثمار الصناعي بنسبة ٩,٧٪، واستثمارات البنية التحتية بنسبة ٨,٧٪، في حين أدى سوق العقارات المجهد إلى تراجع الاستثمار العقاري بنسبة ٨,٨٪.

وقد حققت كوريا الجنوبية نموًا اقتصاديًا بلغ ٣,٠٪ في الفترة من يناير إلى سبتمبر ٢٠٢٢ بسبب تباطؤ الاقتصاد العالمي، وتراجع الصادرات في أكتوبر إلى أدنى معدل لها في عامين، ومن المتوقع أن يؤدي التباطؤ العالمي، وارتفاع أسعار الطاقة، وتعطل سلاسل الإمداد، وارتفاع أسعار الفائدة إلى إبطاء النمو إلى معدلات ما قبل انتشار الوباء، حيث سجلت نموًا قدره ٢,٦٪ في عام ٢٠٢٢، ومن المتوقع أن تنخفض إلى ١,٥٪ في عام ٢٠٢٣.

### جنوب آسيا

انخفضت التوقعات الاقتصادية لمنطقة جنوب آسيا لعام ٢٠٢٣ بشكل طفيف

من ٦,٥٪ إلى ٦,٣٪، وجاءت التوقعات منخفضة إلى حد كبير بالنسبة لبنجلاديش وباكستان، وفي بنغلاديش، أثرت الظروف الخارجية ومعدلات التضخم المرتفعة بشكل غير متوقع على تحقيق نسب النمو المتوقعة، بينما أدت الفيضانات التي بدأت في منتصف يونيو في باكستان، إلى إضعاف النشاط الاقتصادي المتأثر بالفعل بجهود تحقيق الاستقرار الاقتصادي لمعالجة الاختلالات الكبرى في المالية العامة والتضخم المرتفع.

وفي الهند، نما الاقتصاد بنسبة ٦,٣٪ في الربع الثاني من السنة المالية ٢٠٢٢ (المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣)، مما يعكس انكماش الاستهلاك العام بنسبة ٤,٤٪، حتى مع نمو الصادرات بنسبة ١١,٥٪ رغم التباطؤ العالمي، كما عانت الصناعة من انكماش طفيف بنسبة ٠,٨٪، متأثرة بالانكماش في قطاعي التصنيع والتعدين. وعلى الرغم من الرياح العالمية المعاكسة الأخيرة، ومن المتوقع أن ينمو الاقتصاد الهندي بنسبة ٧,٠٪، مدعومًا بقاعدة محلية قوية، كذلك من المتوقع أن تسجل الهند نموًا في العام المالي ٢٠٢٣ يصل إلى ٧,٢٪، بفضل الآثار الإيجابية للإصلاح الهيكلي والاستثمارات العامة التي ربما تحفز الاستثمار الخاص.

حيث انخفضت التوقعات الاقتصادية لباكستان للسنة المالية ٢٠٢٣ (المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣) في ظل الفيضانات الغزيرة التي بدأت في منتصف يونيو ٢٠٢٢، حين كان الاقتصاد يكافح بالفعل من أجل استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي قبل الفيضانات التي أثرت سلبًا على القطن والأرز ومحاصيل مهمة أخرى، ونظرًا إلى أن القمح يُزرع عادةً من منتصف أكتوبر، فإن أضرار الفيضانات ستؤثر على الموسم الزراعي القادم أيضًا، علاوة على ذلك، من المتوقع أن يكون للفيضان آثار غير مباشرة على الصناعة، ولا سيما المنسوجات والأغذية المجهزة، وكذلك الخدمات، ولا سيما تجارة الجملة والنقل، ومن المتوقع أن تؤدي الفيضانات وأضرارها إلى إبطاء نمو الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب السياسات النقدي المتشددة، والتضخم المرتفع، والظروف العالمية غير المواتية. حيث واجهت أفغانستان انخفاضًا واضحًا في مستويات المساعدات الدولية والإيرادات العامة والتحويلات الواردة من الخارج، وذلك بالتزامن مع التغيير الذي طرأ على الحكومة في أغسطس ٢٠٢١، وزادت حصة الزراعة في الناتج المحلي

الإجمالي مع عودة المزيد من الأفغان إلى العمل في ذلك القطاع بسبب انخفاض فرص العمل في الصناعة والخدمات، من المرجح أن يظل الوضع الاقتصادي والسياسي في أفغانستان صعبًا في المستقبل المنظور. وعلى المدى القصير، ومن المرجح أن تقتصر المساعدات الدولية على الأنشطة الإنسانية والاحتياجات البشرية الأساسية التي تشمل التعليم والرعاية الصحية والتغذية ودعم سبل العيش.

### جنوب شرق آسيا

قام العديد من البنوك المركزية في جنوب شرق آسيا برفع أسعار الفائدة استجابة لقرارات رفع أسعار الفائدة العالمية، وتدفع رؤوس المال إلى الخارج، وانخفاض قيمة العملات، وارتفاع نسب التضخم مع ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة عالميًا. لقد عانت منطقة جنوب شرق آسيا من التضخم في عام ٢٠٢٢ بدرجات متفاوتة، لكن من المتوقع أن يظل التضخم العالمي كبيرًا لبعض الوقت، كذلك من المتوقع أن يستمر التضخم في بعض أنحاء المنطقة في عام ٢٠٢٣، وربما يتفاقم أيضًا بسبب ضعف العملات والاختلالات الخارجية، ولا سيما في ضوء قيام الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة مرة أخرى. حيث سجلت بعض دول جنوب شرق آسيا معدلات نمو تجاوزت التوقعات مثل ماليزيا والفلبين وتايلاند وفيتنام بعد الأداء القوي المثير للدهشة في الربع الثالث من عام ٢٠٢٢، حيث أدى ارتفاع معدلات الاستهلاك، والصادرات، والخدمات، وخاصة السياحة، إلى رفع توقعات النمو لهذه الاقتصادات. ومع ذلك، من غير المرجح الحفاظ على معدلات النمو هذه بسبب ضعف الطلب العالمي، وارتفاع معدلات التضخم وأسعار الفائدة، بينما قد يتم تقليص الإنفاق الحكومي في ضوء القيود المالية.

ولم تؤثر التقلبات الاقتصادية العالمية على النمو في إندونيسيا بشكل كبير، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥,٧% في الربع الثالث من عام ٢٠٢٢، بما يتماشى بشكل عام مع التوقعات. ومع ذلك، تشير الرياح المعاكسة إلى تباطؤ النمو وانخفاضه إلى ٤,٨% في عام ٢٠٢٣، أي أقل من ٥,٠% المتوقعة. حتى عام ٢٠٢٢، استمر الاستهلاك الخاص في النمو والوصول إلى مستوى أعلى من الأعوام



السابقة للوباء، وانتعش الاستثمار، وعملت إندونيسيا على تعويض الانخفاض في الإنفاق العام، واستمرت الصادرات في ازدهار في ظل الطلب القوي على السلع الأولية، كما نمت الخدمات سريعًا بفضل عودة السياحة، لكن من المتوقع أن يتراجع النمو في عام ٢٠٢٣ بسبب تباطؤ صادرات السلع مع ضعف الاقتصادات المتقدمة، واستمرار السياسات المالية والنقدية المتشددة.

وقد حققت ماليزيا نموًا قويًا في عام ٢٠٢٢، متجاوزة التوقعات الاقتصادية بنسبة بلغت ١٤,٢٪ في الربع الثالث من عام ٢٠٢٢، وقد جاء هذا النمو مدفوعًا باستمرار الاقتصاد في العودة إلى طبيعته، وتعزيز معظم مكونات الطلب المحلي مدفوعًا بتحسين ظروف سوق العمل، حيث تحسنت معدلات البطالة من ٤,٣٪ في نهاية عام ٢٠٢١ إلى ٣,٧٪ في الربع الثالث من عام ٢٠٢٢، بالإضافة إلى ذلك، تم اتخاذ تدابير محفزة مثل زيادة الحد الأدنى للأجور، وإطلاق برنامج المساعدات النقدية للأسر، كما أدى تخفيف القيود المفروضة على التنقل، وإعادة فتح الحدود في أبريل ٢٠٢٢ إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي، ومن ثم تنشيط قطاع الخدمات.

حيث سجلت سنغافورة نموًا قدره ٤,١٪ في الربع الثالث من عام ٢٠٢٢، وارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤,٢٪ في الأرباع الثلاثة الأولى من العام ذاته، مدفوعًا بانتعاش قطاعي الخدمات والبناء، وتسارعت وتيرة البناء، حيث أدى تخفيف القيود على التنقل إلى تسهيل تدفق العمال المهاجرين، في المقابل ، تباطأ التصنيع بسبب انخفاض إنتاج الإلكترونيات والمواد الكيميائية، لكن من المتوقع أن يؤثر التضخم العالمي المتزايد والإجراءات المالية المقيدة على طلب الخدمات المالية، ومن ثم ضعف آفاق النمو في القطاع المالي، علاوة على ذلك، من المرجح أن تتراجع وتيرة الإنفاق الاستهلاكي، حيث أن التضخم المرتفع والبيئة الاقتصادية غير المؤكدة تضعف معنويات المستهلكين وتؤثر على نمط وحجم استهلاكهم.

### القوقاز وآسيا الوسطى

ارتفعت توقعات النمو لمنطقتي القوقاز وآسيا الوسطى في عام ٢٠٢٢ من ٣,٩٪ إلى ٤,٨٪، في حين أن التوقعات لعام ٢٠٢٣ لا تزال تقف عند ٤,٢٪ دون تغيير.

يعكس التعديل التصاعدي لعام ٢٠٢٢ نموًا قويًا في العديد من الاقتصادات في المنطقة دون الإقليمية، حيث أن تداعيات الغزو الروسي لأوكرانيا كانت جيدة حتى الآن، وكان أداء الاقتصاد الروسي أفضل مما كان متوقعًا، حيث استمرت صادرات دول المنطقة دون الإقليمية إلى الاتحاد الروسي، واستفاد مصدرو المواد الهيدروكربونية من ارتفاع أسعار الطاقة، كذلك استفاد العديد من الاقتصادات دون الإقليمية من تدفقات الأفراد والأموال من روسيا.

### المحيط الهادئ

لقد ارتفعت توقعات النمو الاقتصادي في منطقة المحيط الهادئ من ٤,٧٪ إلى ٥,٣٪ في عام ٢٠٢٢، ويرجع ذلك إلى أن بعض المناطق واجهت انكماشًا أقل من التقديرات المتوقعة في السابق، ولا سيما فيجي، وجزر مارشال، كما تشير البيانات إلى تأثير أقل للوباء مما كان متوقعًا. من ناحية أخرى، ظلت بالاو في حالة انكماش في ٢٠٢٢ بسبب انخفاض معدلات السياحة إلى ما دون التوقعات، وتجاوز الانكماش في ساموا التوقعات، حيث استمر الإنتاج في الانخفاض عبر العديد من قطاعات الاقتصاد، ومن المتوقع حدوث انكماش أكبر في تونغا في السنة المالية ٢٠٢٣، حيث أدى التضخم المرتفع الأخير إلى انخفاض قيمة الإنتاج.